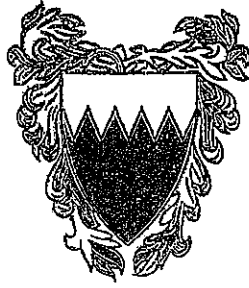


رسالة معالي السيد خليفة بن أحمد
الظهري رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة
التفذية للشعبة البرلمانية بشأن تقرير
تنشيط الوضع الاقتصادي ومعالجة الأزمة
المالية التي تعرضت لها المملكة.



الرقم: 366 ص ل م ق / 3-1-2012
التاريخ: 11 يناير 2012 م


سعادة العضو خالد حسين المسقطي المحترم
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أرفق لكم رسالة معالي السيد خليفة بن أحمد الظهراني رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية، والمرفق بها التقرير الذي اعتمده اللجنة العليا للطوارئ بين غرفة تجارة وصناعة البحرين ومجلسي الشورى والنواب بخصوص تنشيط الوضع الاقتصادي ومعالجة الأزمة المالية التي تعرضت لها المملكة.

برجاء مناقشة هذا التقرير ودراسته، وإعداد تقرير بشأنه متضمناً رأيكم، لعرضه على مكتب المجلس في أقرب وقت ممكن، تمهيداً لإدراجه على جدول أعمال إحدى الجلسات القادمة للمجلس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،


علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى



الرقم: ف3د2 / 1145 / 2012م
التاريخ: 2 يناير 2012م

صاحب المعالي الأخ علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

اشارة إلى خطاب معاليكم رقم 43/ص م ن / 8 - 12 - 2011 بتاريخ 26 ديسمبر 2011 بخصوص التقرير الذي اعتمده اللجنة العليا للطوارئ بين غرفة تجارة وصناعة البحرين ومجلسي الشورى والنواب بخصوص تنشيط الوضع الاقتصادي ومعالجة الازمة المالية التي تعرضت لها المملكة . نود افادة معاليكم بأنه تم عرض التقرير على هيئة المكتب في مجلس النواب حيث تقرر احالته إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس النواب، ونقترح على معاليكم رفع التقرير إلى الحكومة الموقرة للاستفادة من الملاحظات الواردة فيه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

خليفة بن أحمد الظهراني

رئيس مجلس النواب

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
4 JAN 2012		
الرقم الوقت		



التاريخ : ٢٢ ديسمبر ٢٠١١م

**صاحب المعالي الأستاذ علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

بناءً على خطاب معاليكم رقم رت/٥٢٥٥/٢٠١١ المؤرخ في ١٤ يونيو ٢٠١١م بشأن تسمية أعضاء في اللجنة المشتركة لتنشيط الوضع الاقتصادي، وتكليفنا برئاستها؛ يسرني أن أرفع إلى معاليكم تقرير "اللجنة المشتركة لتنشيط الوضع الاقتصادي".

برجاء التكرم بالنظر واتخاذ ما ترونه لازماً بشأنه.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

خالد حسين المسقطي

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

المرفقات:-

- تقرير اللجنة المذكور.



الرقم: ف23/ 1145 / 2012م
التاريخ: 2 يناير 2012م

صاحب المعالي الأخ علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

إشارة إلى خطاب معاليكم رقم 43/ص م ن / 8 - 12 - 2011 بتاريخ 26 ديسمبر 2011 بخصوص التقرير الذي اعتمده اللجنة العليا للطوارئ بين غرفة تجارة وصناعة البحرين ومجلسي الشورى والنواب بخصوص تنشيط الوضع الاقتصادي ومعالجة الازمة المالية التي تعرضت لها المملكة . نود افادة معاليكم بأنه تم عرض التقرير على هيئة المكتب في مجلس النواب حيث تقرر احالته إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس النواب، ونقترح على معاليكم رفع التقرير إلى الحكومة الموقرة للاستفادة من الملاحظات الواردة فيه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

خليفة بن أحمد الظهراني

رئيس مجلس النواب

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
4 JAN 2012		
الرقم: الوقت: ٩:٣٠		



التاريخ : ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ م

صاحب المعالي الأستاذ علي بن صالح الصالح الموقر
 رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بناءً على خطاب معاليكم رقم ر.ت/٥٢٥٥/٢٠١١ المؤرخ في ١٤ يونيو ٢٠١١م بشأن تسمية أعضاء في اللجنة المشتركة لتنشيط الوضع الاقتصادي، وتكليفنا برئاستها؛ يسرني أن أرفع إلى معاليكم تقرير "اللجنة المشتركة لتنشيط الوضع الاقتصادي".

برجاء التكرم بالنظر واتخاذ ما ترونه لازماً بشأنه.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

خالد حسين المسقطي

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

المرفقات:-

- تقرير اللجنة المذكور.



التاريخ : ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ م

تقرير اللجنة المشتركة لتنشيط الوضع الاقتصادي

مقدمة :

بناءً على مبادرة غرفة تجارة وصناعة البحرين بتشكيل لجنة مشتركة تضم أعضاء من الغرفة والسلطة التشريعية عبر خطاب سعادة رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين رقم ر.ت/ ٣٠٣٤/١/٢٠١١ بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١١، وبناءً على خطاب مكتب صاحب المعالي رئيس مجلس الشورى رقم ٦٨ ص أ خ/٦-٩-٢٠١١ المؤرخ في ٢٧ سبتمبر ٢٠١١م بترشيح أعضاء اللجنة المشتركة لتنشيط الوضع الاقتصادي من مجلس الشورى، وبناءً على خطاب صاحب المعالي رئيس مجلس النواب رقم ف٣/١د/٢٢٩٧/٢٠١١ بترشيح أعضاء اللجنة المشتركة لتنشيط الوضع الاقتصادي من مجلس النواب، وبناءً على خطاب سعادة رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين رقم : ر.ت/٥١٣٩/٥/٢٠١١ بترشيح أعضاء اللجنة من غرفة تجارة وصناعة البحرين، فقد تم تشكيل هذه اللجنة، على أن تتم دراسة الموضوع وإيداء الملاحظات وإعداد تقرير يتضمن رأي اللجنة بخصوصه ليتم رفعه إلى كل من رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس النواب ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، ليتخذوا الإجراءات اللازمة إن شاءوا لرفعه إلى الجهات المعنية للنظر فيه ودراسته.

أولاً- إجراءات اللجنة :

(١) تشكلت اللجنة المشتركة لتنشيط الوضع الاقتصادي من أصحاب

السعادة:

١. خالد حسين المسقطي رئيس اللجنة
٢. السيد حبيب مكي هاشم عضو مجلس الشورى
٣. د. عبدالعزيز حسن أبل عضو مجلس الشورى
٤. أحمد إبراهيم بهزاد عضو مجلس الشورى
٥. عثمان محمد شريف الرئيس نائب بمجلس النواب
٦. محمود يوسف محمود نائب بمجلس النواب
٧. لطيفة محمد القعود نائبة بمجلس النواب
٨. عبدالحليم عبدالله مراد نائب بمجلس النواب
٩. صقر شاهين صقر نائب الأمين المالي غرفة تجارة وصناعة البحرين
١٠. جواد يوسف الحواج عضو هيئة المكتب غرفة تجارة وصناعة البحرين
١١. عيسى محمد الرفاعي عضو مجلس الإدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين
١٢. نبيل خالد كانو عضو مجلس الإدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين

(٢) عقدت اللجنة اجتماعها الأول بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١١ برئاسة سعادة

الأستاذ خالد حسين المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية

والاقتصادية بمجلس الشورى، وتقرر في هذا الاجتماع اختيار

سعادة الأستاذ عثمان محمد شريف الرئيس نائباً للرئيس.

(٣) تدارست اللجنة الموضوع المكلف به في ٥ اجتماعات بتاريخ ١٢، ٢٠،

أكتوبر، و٣، ١٧ نوفمبر ٢٠١١م، ١ ديسمبر ٢٠١١م.

• كما شارك في اجتماعات اللجنة من الأمانة العامة بالمجلس كل من :

١. الأستاذ محسن حميد مرهون المستشار القانوني لشؤون
اللجان .

٢. الدكتور محمد عبدالله الدليمي المستشار القانوني لشؤون
اللجان .

٣. الدكتور جعفر محمد الصائغ المستشار الاقتصادي والمالي
للمجلس .

• تولى أمانة سر اللجنة السيد محمد رضي محمد .

ثانيًا: مهمة اللجنة:

تدارست اللجنة الوضع الاقتصادي في مملكة البحرين بعد الأحداث التي مرت عليها منذ فبراير ٢٠١١ وأثرها على المجتمع البحريني وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانعكاسات هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني، وقد اطلعت اللجنة على الدراسة التي أعدتها غرفة تجارة وصناعة البحرين بشأن أثر الأحداث المحلية على الأوضاع الاقتصادية (مرفق).. وقامت اللجنة بدراسة أبعاد الأحداث السياسية على مختلف الأصعدة بهدف إيجاد الحلول الناجعة للخروج من تداعيات هذه الأحداث والإجراءات الكفيلة بحلحلة الوضع الاقتصادي. وقد كلفت اللجنة المستشار الاقتصادي والمالي بمجلس الشورى لدراسة أبعاد هذه الأحداث بغرض تحليلها وتقييمها تمهيدًا لإعداد رأي اللجنة بشأن وضع أفضل الحلول والإجراءات الكفيلة بتجاوز تداعيات هذه الأحداث.

وقد قامت اللجنة ببناء على ذلك بإعداد تقريرها تمهيدًا لتقديمه إلى كل من: رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس النواب وغرفة تجارة وصناعة البحرين بغرض عرضه على الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. كما تضمن التقرير بعض الإجراءات اللازمة لدعم الحركة التجارية في المملكة.

إن لجنة تنشيط الوضع الاقتصادي ترفع إلى رؤساء كل من مجلس الشورى ومجلس النواب وغرفة تجارة وصناعة البحرين تقريرها للبت في المواضيع المدرجة فيه واتخاذ ما يرويه مناسبًا حيالها.

ثالثاً: الأحداث السياسية وانعكاسها على الوضع الاقتصادي:

المقدمة:

كان لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨ أثر في الوضع الاقتصادي المحلي، حيث تأثرت وبشكل سلبي أغلب القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع المالي والعقاري. وخلال الأشهر الماضية وقبل أن يتعافى الاقتصاد من الأزمة المالية العالمية شهدت مملكة البحرين أحداثاً سياسية مؤسفة أدت إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وزيادة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في المملكة والتي أدت بدورها إلى تداعيات اقتصادية كبيرة، فالإقتصاد البحريني يعيش حالياً حالة اقتصادية هي أقرب لما تسمى في علم الاقتصاد بأزمة الركود الاقتصادي والتي تعرف بانخفاض إجمالي الناتج المحلي (النشاط الاقتصادي) نتيجة لانخفاض الاستهلاك العام والاستثمار.

إن الركود الاقتصادي هذا هو ليس مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية فقط والتي جاءت بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وإنما جاء أيضاً نتيجة للأحداث السياسية التي شهدتها المملكة والتي أدت بدورها لانعدام الثقة الاقتصادية لدى المستثمرين وكذلك الأفراد بسبب المخاوف والنظرة المستقبلية التشاؤمية للوضع الاقتصادي.

ما يعانيه الاقتصاد البحريني حالياً هو أن هناك أموالاً وسيولة راکدة لدى المستثمرين، لا يتم التصرف بها خوفاً من فقدان جزء من قيمتها أو فقدانها

بشكل كامل بسبب الخسارة التي قد تلحق بأصحاب وملاك هذه السيولة المالية خصوصاً في حالة انخفاض القيمة السعرية للسلع أو الأصول التي تم شراؤها.

اقتصاد مملكة البحرين:

- البحرين بلد خدمات استطاع أن يستقطب خلال العقود الثلاثة الماضية مؤسسات مصرفية ومالية عالمية معروفة، نتيجة لما وجدت في البحرين من حرية اقتصادية وقدرة على تحقيق عوائد مجزية.
- على الرغم من هيمنة القطاع النفطي في الاقتصاد البحريني إلا أنه يعتبر أكثر الاقتصادات الخليجية تنوعاً اقتصادياً.

الاقتصاد البحريني في عام ٢٠١١ وما بعد الأحداث السياسية:

- أشار صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة إلى الظروف العصيبة التي داهمت البحرين وأدت إلى انعكاسات سلبية في كافة مناحي الحياة، فقد أوضح أن آثار هذه الأحداث قد انعكست بصورة مباشرة على القطاع التجاري والاقتصادي في المملكة.
- أشار تقرير اللجنة البحرينية لتقص الحقائق إلى أن الاقتصاد الوطني نتيجة للأحداث التي مرت بها مملكة البحرين مؤخراً؛ قد تكبد خسائر فادحة، وأنه يستلزم تعويض المتضررين جراء الأحداث.
- طبقاً للدراسة التي أعدها غرفة تجارة وصناعة البحرين فإن خسائر الاقتصاد البحريني جراء الأحداث السياسية المؤسفة تتمثل في التالي:

- تم تقدير الخسائر الفورية للنتائج المحلي الإجمالي البحريني بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار نظراً لانخفاض الإنتاج خلال أيام الأحداث.
- تعتبر المؤسسات المملوكة للأفراد من أكثر المؤسسات التي تعرضت للآثار السلبية.
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر النسبة الأكبر من حيث حجم المؤسسات التي تضررت من الأحداث.
- شهدت الفنادق تراجعاً نسبته ٢٩,٣% في الربع الثاني بعد انحدار بنسبة ٣٠,٣% في الفترة من يناير إلى مارس ٢٠١١م.
- شهد القطاع المتمركز في الخدمات الفندقية والمجمعات التجارية وجسر الملك فهد منذ بدء الأحداث انخفاضاً ملموساً في إشغال الغرف الفندقية وسيارات الأجرة والمطاعم وخلو المجمعات التجارية والأسواق من المقيمين والرواد، بالإضافة إلى انحدار حجم الرحلات الجوية القادمة، حيث تقدر الخسائر بنحو ٦٠٠ مليون دولار، وأصبح نحو ٤٠٠٠ عامل بحريني يعملون بالقطاع الفندقي مهددين بالاستغناء عن خدماتهم.
- لوحظ تراجع في إيرادات القطاع السياحي بنسبة ٨٠% نتيجة توتر الأوضاع مما أدى إلى أضرار كبيرة بالاقتصاد الوطني.
- إن الاضطرابات ستكون أكثر ضرراً على البحرين باعتبارها مركزاً سياحياً وبصورة أكبر مركزاً مالياً يتنافس مع مدن أخرى في الخليج.

○ ضعف التداول في بورصة البحرين، فقد تأثرت أسهم الشركات المدرجة تحت مظلة الأعمال بتدني مستويات الأعمال بنسبة تفوق ٥٠% عما كان سائدًا قبل اندلاع الأحداث في البحرين.

○ تراجعت مبيعات رجال الأعمال من منتسبي مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية في بداية الأحداث بنسب تتراوح بين ٤٠ و ٦٠% عما كانت عليه في السابق مع توقعاتهم بخروج نحو ٤٠% من المحلات التجارية العاملة حاليًا في الأسواق إذا استمر الحال.

○ من الخسائر الأولى التي تعرض لها قطاع السياحة الرياضي والثقافي، هو إلغاء سباق الفورمولا ١ حيث قدر مجلس التنمية الاقتصادية الآثار الإيجابية لسباق الفورمولا ١ بنحو ١٥٠-٢٠٠ مليون دولار والذي يجتذب ٤٠ ألف زائر سنويًا بالإضافة إلى إلغاء كل من مهرجان ربيع الثقافة ومؤتمر ميد لرجال الأعمال الذي كان من المتوقع أن يحضره عدد كبير من مختلف دول العالم، ومؤتمر سيسكو وهو من أهم المؤتمرات في مجال تقنية المعلومات، والعديد من الفعاليات التي كان من المقرر تنظيمها خلال هذه الفترة، وبسبب إلغاء هذه الفعاليات سيتكبد الاقتصاد البحريني خسائر بمقدار ٦٠٠ مليون دولار.

○ انخفضت حركة السفر من الداخل والخارج بنسبة تتراوح ما بين ٦٠ و ٨٠%، بسبب تخوف الناس من الأحداث وإلغاء حجوزاتهم وتجميد سفرهم.

- قالت لجنة المصارف والتأمين بالغرفة إن قطاع المصارف وشركات التأمين ومحلات الصرافة تأثر بدرجة كبيرة نتيجة لوجود ارتباط كبير بين هذه القطاعات سواء على مستوى الفرد أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انعكست الحالة النفسية للفرد والتاجر البحريني والمقيم على إجمالي معاملاته وقراراته مع القطاع المصرفي أثناء الأزمة.
- بينت لجنة البناء والتشييد بالغرفة أن قطاع المقاولات والانشاءات والعقارات تأثر كغيره من القطاعات من الأحداث حيث أصابه الركود (أكثر من ٩٠% في قطاع الانشاءات فقط)، وبانخفاض أسعار العقارات (بنسب متفاوتة بين منطقة وأخرى) بما يقرب من ٦٠% مقارنة بذروتها في عام ٢٠٠٨ ومن المتوقع خروج ٨٠% من إجمالي المقاولين من السوق إذا استمر الوضع كما هو عليه الى جانب سوء أحوال المقاولين طيلة العامين السابقين بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، كما تعاني المشاريع الإنشائية من توقف لبعض أعمالها وغياب حركة العقارات سواء في البيع أو شراء العقارات الاستثمارية. أما الإنشاءات فقد أدت الأحداث إلى توقف بناء بعض المشاريع القائمة وتأجيل المشاريع المزمع إنشاؤها في هذه الفترة.
- إن غالبية المنشآت التي تعرضت للخسائر المالية، شكل حجم خسائرها نسبة كبيرة من رأس مالها، ما يعني تآكل رأسمال هذه المنشآت.

○ وجدت الكثير من الشركات والمؤسسات التي احتاجت إلى تمويل مالي، صعوبة — بشكل كبير أو جزئي — في الحصول على التمويل من البنوك.

رابعاً: الإجراءات المقترحة لدعم وتنشيط الوضع الاقتصادي الراهن:

- ١- تقديم الدعم المالي للمؤسسات والشركات.
- ٢- تقديم حزمة حوافز استثمارية.
- ٣- إجراءات لتعزيز ودعم الثقة في الاقتصاد الوطني.

١- تقديم الدعم المالي للمؤسسات والشركات:

أ- توجيه مصرف البحرين المركزي لدعم المؤسسات والشركات من خلال البنوك البحرينية المحلية بإعادة جدولة قروضهم بفوائد مخفضة مع تقديم الضمانات المطلوبة.

ب- قيام البنك المركزي بتشجيع البنوك التجارية لتقديم تسهيلات للقطاع الخاص، ومراعاة ظروف المؤسسات العاجزة عن تسديد القروض المترتبة عليها في الفترة الحالية.

ج- دعم القطاع الخاص البحريني وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الآتي:

- التوسع في مساعدة المؤسسات الانتاجية خاصة المتوسطة والصغيرة للحصول على قروض من بنك التنمية من خلال زيادة المبالغ وزيادة الدعم.

- تعظيم الاستفادة من موارد (تمكين) لغرض تنشيط الحركة الاقتصادية، وذلك من خلال دعم المؤسسات والشركات البحرينية، وإعادة النظر في مخصصات تمكين وسوق العمل

د- الإسراع في تسديد مستحقات الشركات والمؤسسات البحرينية المنفذة للمشاريع الحكومية حتى تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها المالية ولتحريك السوق المحلية.

هـ- حث المصارف المحلية للتعامل مع أصحاب الأعمال بمرونة ويسر لتسهيل المعاملات التجارية، وأن يمارس البنك المركزي دوراً في ضمان التعامل مع المؤسسات.

٢- تقديم حزمة حوافز استثمارية:

حوافز استثمارية للمستثمرين تهدف إلى تشجيع الاستثمار وعلى وجه الخصوص العمل على خفض تكاليف الإنتاج مثل إعفاء الشركات من دفع الرسوم السنوية والشهرية لفترة معينة مع الأخذ في الاعتبار ازدواجية الرسوم والتي تشتمل التالي:

• رسوم هيئة تنظيم سوق العمل.

• رسوم التدريب.

• رسوم السياحة.

• رسوم وزارة الصحة عن الرعاية الصحية الأولية.

• رسوم الموائئ.

• رسوم التصدير.

• رسوم التأمين ضد التعطل.

• الرسوم البلدية

• رسوم السجل التجاري والصناعي.

٣- إجراءات لتعزيز ودعم الثقة في الاقتصاد الوطني:

أ- تسريع تنفيذ وإنجاز المشاريع الحكومية وزيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية والخدمات.

ب- العمل على معالجة أسباب توقف المشاريع الاستثمارية بما فيها المشاريع العقارية.

ج- تسهيل الإجراءات المتبعة في جسر الملك فهد لتسهيل حركة المرور.

د- تعزيز الانفتاح على الدول المجاورة والصديقة ذات الأهمية الاقتصادية مما يعزز في زيادة حجم التبادل التجاري في قطاعي السياحة والمواصلات. ووضع حل فيما يتعلق بحظر السفر إلى بعض الدول المجاورة، وفتح خطوط جديدة.

هـ- تسهيل إجراءات دخول الأجانب في مطار البحرين الدولي.

و- منح الأولوية للشركات والمؤسسات البحرينية خاصة في مشاريع البنية التحتية وهذا ما سينعش الحركة التجارية والاقتصادية خاصة

في المشاريع الكبرى التي تم الإعلان عنها مؤخراً مثل الإسكان والطرق، كما أنه سيبعث الطمأنينة محلياً من خلال حل المشاكل الإسكانية، وخارجياً من خلال منح الثقة في استقرار الوضع في البحرين، ومن خلال تعديل الاشتراطات والمعايير عند إرساء المناقصات، وإعطاء الأفضلية للمؤسسات المحلية.

ز- العمل على زيادة إشراك المقاولين المحليين في تنفيذ المشاريع الإسكانية والبنية التحتية، على أن يتم التنويع وإعطاء تنفيذ المشاريع إلى مجموعة من المقاولين بدلاً من المقاول الواحد للمشروع الواحد.

ح- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع في البت في القضايا التجارية أمام المحاكم المختصة وبصفة خاصة محاكم التنفيذ، وحسمها دون تأخير حفاظاً على حقوق المتقاضين.

ط- قيام مصرف البحرين المركزي بالإجراءات المناسبة لضمان الودائع 100% ولو في الفترة الحالية أسوة ببعض الدول المجاورة، وهذا سيؤدي إلى الاحتفاظ بهذه الودائع في المملكة وسيقلل من تأثيرات الأزمة على البنوك التجارية التي تمول القطاع التجاري والاقتصادي والمشاريع الكبرى في المملكة.

ي- إشراك القطاع الخاص في صنع القرار في البلاد، ورسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، والأخذ برأيه وذلك من خلال إدخاله في اللجان العليا لصياغة الاستراتيجيات الاقتصادية.

ك- العمل على تعديل واستحداث القوانين والتشريعات الكفيلة بالقضاء على كافة الإجراءات البيروقراطية التي تواجه القطاع الخاص في التعامل مع مختلف الجهات الرسمية وذات العلاقة، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الأخرى المتضررة بشكل مباشر.

ل- اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسوية مستحقات المقاولين الفرعيين ومزودي الخدمات البحرينيين لدى المقاولين الأجانب قبل استلامهم الدفعة الأخيرة من مستحقاته لدى الجهات الحكومية ، بحيث يتم وضع شرط في العقود المبرمة بين الجهات الحكومية وهؤلاء المقاولين الأجانب بضرورة الحصول على المخصصات المالية اللازمة من المقاولين الفرعيين ومزودي الخدمات البحرينيين قبل استلامهم لهذه الدفعة المالية الأخيرة.

